==========

تأثير الإصلاحات العثمانية على تونس
من خلال إتحاف أهل الزمان لأحمد بن أبي الضياف

منى صالحي. أستاذ محاضر"أ". قسم التاريخ -جامعة المسيلة- الجزائر

The impact of the Ottoman reforms in Tunisia
Through the Alitahaf of Ahmed bin Abi Diaf

L'impact des réformes ottomanes sur la Tunisie
À travers le Alitahaf d'Ahmed bin Abi Diaf

Mouna SALHI, MCA, M'sila university (Algeria)
mounasalh@gmail.com

تاريخ الإرسال: **17 – 02 – 2019** تاريخ القبول: **23 – 02 – 2019** تاريخ النشر: **28 – 05 - 2019**

الملخص:

كانت الدعوة إلى الإصلاح في الدولة العثمانية ضرورة ملحة خلال القرن التاسع عشر، فظهرت عدة مشاريع إصلاحية؛ منها المشروع الإصلاحي المتأثر بالغرب والذي طبق بضغط من الدول الاستعمارية، ولم يقتصر الأمر على استانبول بل انتقلت الإصلاحات إلى بعض المقاطعات العثمانية ومنها تونس؛ والتي عرفت في وقت مبكر تنظيمات وقوانين على شاكلة الإصلاحات العثمانية، وهي أول بلد إسلامي طبق الدستور. فما الذي جعل تونس تطبق الإصلاحات العثمانية وتكون رائدة في ذلك؟ وماهي تأثيراتها؟

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات التونسية، التنظيمات، عهد الأمان 1857. الدستور التونسي 1861

Summary:

The Reforms in the Ottoman Empire were an necessity during the 19th century. Several reform projects emerged. Among them were the Western-influenced reform project, which was applied under the pressure of the colonial powers, not only in Istanbul but also in some Ottoman provinces, including Tunisia; Early Ottoman-style organizations and laws, the first Islamic country to implement the constitution. What made Tunisia implement the Ottoman reforms and be a leader in that? What are their effects. to answer these questions, we will rely mainly on the book "Etahaf Ahl al-Zaman" by Ibn Abi Diaf. He is one of the pioneers of reform in the Tunisian country. He was the writer of Bay and his messenger to Istanbul. In our study, we will study the reforms in the Ottoman Empire. We will study the concept of reform or regulations that the Ottoman Empire recognized in the nineteenth century.

we study the conditions that forced the Ottoman Empire to introduce reforms on the European approach. And conflicts within the Ottoman Empire among the advocates of reform and conservatives of the traditional system. Then the circumstances and factors of the movement of organizations to Tunisia and address the external and internal factors that helped to do so. We study the pressure of the Ottoman Empire on the Bayat of Tunisia to implement reforms or so-called "regulations".Then we turn to the changes that have taken place in the legal and constitutional system in Tunisia, and the extent to which the ruling authority and educated elite in Tunisia interact with the new laws. We then study the reasons for the social groups that benefited from the reforms in Tunisia. And what the reasons for failure and the results of failure.

==========

we study the conditions that forced the Ottoman Empire to introduce reforms on the European approach. And conflicts within the Ottoman Empire among the advocates of reform and conservatives of the traditional system. Then the circumstances and factors of the movement of organizations to Tunisia and address the pressures of the Ottoman Empire on the Bayat of Tunisia for the implementation of reforms or the so-called "regulations" and the pressure of the European state, especially France and England to implement the reform, and the position of Bayat Tunisia and the development of their position, and then study the internal factors that helped to apply Reforms, including the political and economic conditions of Tunisia, and the emergence of an educated elite influenced by the West encouraged the implementation of reforms. Then we turn to the changes that have taken place in the legal and constitutional system in Tunisia, and the extent to which the ruling authority and educated elite in Tunisia interact with the new laws. We then examine the reasons for the social groups that benefited from the reforms in Tunisia. And what the reasons for failure and the results of failure. And finally the results of the study

Keywords:
Tunisian reforms. Tanzimat. Tunisian Constitution of 1861. Fundamental Pact of 1857

Resumé:
Les réformes de l'Empire ottoman étaient une nécessité au XIXe siècle et plusieurs projets de réforme ont vu le jour, parmi lesquels le projet de réforme sous influence occidentale, appliqué sous la pression des puissances coloniales, non seulement à Istanbul, mais également dans certaines provinces ottomanes, dont la Tunisie; Règlements et lois de style ottoman, le premier pays islamique à appliquer la constitution. Qu'est-ce qui a poussé la Tunisie à mettre en œuvre les réformes ottomanes et à être un leader dans ce domaine?

Mots clés:
Réformes tunisiennes. Tanzimat. Constitution de 1861. Pacte fondamental de 1857

يُعدُّ القرن التاسع عشر نقطة تحول تاريخي في العلاقات بين الغرب الأوروبي والشرق الإسلامي، وقد كان الغرب يمثل تحديا تاريخيا ضاغطا على المسلمين نتيجة التطورات التي شهدتها أوروبا في النظم والقوانين من جهة، وفي النمو والتطور العلمي والصناعي من جهة أخرى. كما تحولت أوروبا من مرحلة الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية وبدأت تغزو العالم وتفرض سيطرتها بتعالٍ على المسلمين. وقد تلاحقت خلال تلك الفترة التطورات التي قلبت معها الموازين السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للدولة العثمانية،وكانت الدعوة إلى الإصلاح ضرورة ملحة في الفترة، فتعددت المشاريع الإصلاحية؛ منها المشروع الإصلاحي المتأثر بالغرب والذي طبق بضغط من الدول الاستعمارية، ولم يقتصر الأمر على استانبول بل انتقلت الإصلاحات إلى بعض المقاطعات العثمانية ومنها تونس؛ والتي عرفت في وقت مبكر تنظيمات وقوانين على شاكلة الإصلاحات العثمانية، وهي أول بلد إسلامي طبق الدستور. فما الذي جعل تونس تطبق الإصلاحات العثمانية وتكون رائدة في ذلك؟ وماهي تأثيراتها؟

للإجابة على هذه الأسئلة سنعتمد بصفة رئيسة على كتاب "إتحاف أهل الزمان" لابن أبي الضياف،[1] فهو من رواد الإصلاح في البلاد التونسية كما كان كاتب الباي ورسوله إلى استانبول،وهو الذي حرر عهد الأمان وأيد خير الدين باشا التونسي.[2] وسنتدرج في دراستنا حسب المحاور: الإصلاحات في الدولة العثمانية، ثم ظروف وعوامل انتقال التنظيمات إلى تونس ثم نتناول مدى نجاحها.

أولا: الإصلاحات في الدولة العثمانية:

اختلف الباحثون في بداية الإصلاح بالدولة العثمانية، فمنهم من يرجعها إلى عهد السلطان سليم الثالث، بينما يفرق قيس جواد العزاوي[3] بين الإصلاح المتأثر بالغرب والإصلاح الداخلي، والأخير بدأ بدعوات إصلاحية قدمت للسلاطين العثمانيين منذ منتصف القرن السادس عشر، فقد كتب المؤرخ مصطفى علي أفندي جيليولو (1541-1599)، للسلطان مراد الثالث رسالة بعنوان: "مفاخر النفائس في كفاية المجالس" يصف فيها الحكومة العثمانية ويركز على بذخ الطبقة الحاكمة.

وبحلول القرن الثامن عشر كشفت الهزائم العسكرية بجلاء عن هرم بنيان الدولة العثمانية، وبدأ تفكير السلاطين في إصلاح المؤسسات وبخاصة العسكرية منها؛ متبعين الأساليب الأوربية. وتشير الوثائق العثمانية إلى أن أول مسؤول سياسي عثماني سعى للإصلاح متأثرا بالغرب هو الدامادا إبراهيم؛ الذي أصبح صدرا أعظما مابين (1718-1730)، وتأثر به السلطان أحمد الثالث (1703-1730)، مما جعل الإنكشارية رافضي التحديث يقتلون الصدر الأعظم ويعزلون السلطان. لكن إصلاحات العسكر المشهورة بدأ بها السلطان سليم الثالث (1788-1808)؛ فالإصلاح البارز في عهده يتمثل في إقامة أول تجربة في الإطار الإسلامي عرفت

---

[1] **ابن أبي الضياف**: هو أحمد بن الحاج بالضياف بن عمر من قبيلة أولاد عون، وهي قبيلة حسينية مستقرة بسليانة، أسرته تنتمي إلى الولي الصالح سيدي أحمد الباهي. ولد بحي باب سويقة بالحاضرة في 1217هـ/1802، تلقى تعليمه على خيرة مشايخ عصره منهم إسماعيل التميمي وإبراهيم الرياحي، في سنة 1822 عين في خطة إشهاد بمدينة تونس، وفي سنة 1827 عين كاتبا بالبلاط الحسيني وبقي فيه إلى سنة 1864كلف بمهام سياسية دقيقة ومبعوث في السفارات إلى الخارج، توفي في 1291هـ/1874م.

[2] **خير الدين التونسي**:شركسي الأصل كان مملوكا بيع وهو طفل في استانبول، تربى في بيتأحد رجال الدين ثم اشتراه أحد أعوان المشير أحمد في سنة 1839، ونقله إلى تونس حيث انتظم في خدمة الباي تعلم على يد الضباط الفرنسيين الذين استقدمهم المشير أحمد، في 1842 عين أمينا بعسكر الخيالة ثم ترقي إلى أن أصبح في 1850 أمير لواءثم امير الأمراء، وفي 1857 عين أميرا للبحر، عين في سنة 1861 نائبا لرئيس المجلس الأكبر ثم رئيسا له، اعترض على بعض قرارات المجلس واستقال. كلف في فترة اعتزاله بإيصال أوسمة إلى عدد من ملوك أوروبا، وفي 1873 عين خير الدين وزيرا أكبر و استمر إلى 1877قدم إنجازات مهمة، وبعد استقالته استدعاه السلطان عبد الحميد فغادر تونس في 1878حيث عين صدرا أعظم اعترضته أثناء ذلك صعوبات كثيرة فاستقال في 1879، ولم يشغل بعدها وظيفا رسميا إلى ان توفي باستانبول في سنة 1890.

[3] **الدولة العثمانية، قراءة جديدة في عوامل الانحطاط**، ط.2، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2003،ص.38.

باسم "نظام جديد" مرفقا بإصلاح اقتصادي سمي "إيراد جديد"،[4] وأنشأ فرقا عسكرية على شاكلة النظام الأوربي. وكان الغرض من ذلك هو ترتيب العساكر النظامية والاستغناء بهم عن الإنكشارية. ويرى بعض الباحثين[5] أن تنظيم الجيش على الأساليب الأوربية كان نتيجة الحاجة الملحة والضرورة القصوى أكثر من كونها إعجابا عشوائيا شعر به المسؤولون تجاه أوروبا.

عارضت القوات التقليدية بقوة "النظام الجديد"، وطلب الإنكشارية دعم الشيوخ لإيقاف الإصلاح على النمط الغربي، واتهم السلطان سليم الثالث بتغريب المجتمع العثماني، لقد كان هذا الإصلاح في نظر القوة المحافظة مساويا للخيانة، ومنافيا للشريعة الإسلامية.[6]وحدث صراع بين المحافظين والإصلاحيين أدى إلى عزل السلطان، كما أفتى شيخ الإسلام بأن كل سلطان يدخل نظام الإفرنج وعوائدهم ويجبر الرعية على إتباعها، لايكون صالحا للملك، فعُزل السلطان سليم الثالث وفي 1808 وجد مقتولا في قصره[7].

إن هذه المحاولة الأولية للتحديث التي أخفقت في إستانبول في بداية القرن التاسع عشر؛ تزامنت معها حركة إصلاحية أخرى بمصر، فقد قام محمد علي بحركة إصلاحية مستمدة من التجربة العثمانية في تجديد القوة العسكرية. حيث بدأ بإزالة العقبات الرئيسية التي تعيق إصلاحاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فقام بتنظيم مجزرة المماليك في سنة 1811.

تزامنت إصلاحات محمد علي بمصر مع توتر العلاقات الدولية في البحر المتوسط، وبخاصة بين فرنسا وبريطانيا، وتنافسهما للتوسع على حساب الدولة العثمانية، والتي كانت منشغلة بحربها مع روسيا، ومع الأقليات القومية والدينية التي تريد الانفصال عنها، بالإضافة إلى حركة محمد بن عبد الوهاب في الحجاز، والتي حاول محمد علي القضاء عليها، والتوسع في بلاد الشام وشمال إفريقيا، لذلك كان تركيزه على تنظيم الجيش وحداثته ليقوم بدوره خارج الحدود المصرية. وحتى يتمكن من إصلاح بقية المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أنشأ مؤسسات تعليمية على النمط الأوروبي، وأرسل بعثات علمية إلى أوروبا، وشجع الترجمة والنشر، وأنشأ الصحف والمدارس العليا المتخصصة.

---

[4] المرجع نفسه، ص، ص.44،46.

[5] إكمال الدين إحسان أوغلى وآخرون، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ج.1، تر: صالح سعداوي، مركز الأبحاث والفنون والثقافة، إستانبول، 1999، ص.79.

[6] B.Tlili, ***Nationalisme, Socialisme , et Syndicalisme dans le Maghreb des années 1919 1934 ,Fondement et positions des réformismes,*** publications de l'université de Tunis, 1984, T.1,p.46.

[7] محمد فريد بك المحامي، **الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، ط.1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981، ص.392.

لقد أثرت التجربة الإصلاحية المصرية على بقية المقاطعات العربية والإسلامية وحتى على الدولة العثمانية نفسها، فقد استبدل السلطان محمود الثاني[8] الإنكشارية بقوات نظامية، وفي 1826 قضى على الإنكشارية وعلى الطريقة البكداشية التي ينتمون إليها. وبذلك دخلت الدولة العثمانية مرحلة جديدة من الإصلاح.

تُعد سنة 1839 نقطة تحول تاريخي في إصلاحات الدولة العثمانية، فقبل هذا التاريخ كان مفهوم "الإصلاح" هو إقامة مؤسسات جديدة إلى جانب المؤسسات القديمة من دون المساس بها، لكن بعد هذا التاريخ أصبح الاتجاه نحو التخلص من المؤسسات القديمة وإقامة مؤسسات جديدة، معتمدين في ذلك على القوانين والنظم الأوروبية،[9] وهذا ما يسميه الباحثون بمرحلة "التنظيمات" ويسميها قيس جواد العزاوي[10] ب"الإصلاح المفروض" من قبل الدول الأوربية على السلاطين، وتميل بعض الدراسات إلى تسميتها بالإصلاح "Réforme"،[11] إلا أن المصادر التركية استخدمت كلمة "تنظيمات" "وهو من المفاهيم المنقولة عن الغرب، حيث ترى هذه المصادر أنه علم على عهد بعينه. فلا هو انقلاب ولاحتى إصلاح...بل أنه عهد تنظيم وتقنين واع يعتمد على "مبدأ التدرج" خارج هذين الحدين. فيجدر بنا أن نضع المغزى لاصطلاح "التنظيمات" ليس بالنظر إلى المعاجم وإنما بالنظر إلى الاستخدام الاصطلاحي في ذلك العصر. وهو بهذا المعنى تنظيم وتشريع لعهد بأكمله"[12].

بدأت حركة التنظيمات رسميا بخط كلخانة في 3 نوفمبر 1839 حيث كان الصدر الأعظم رشيد مصطفى باشا المسؤول الأول عن صدوره، وأول خطوة في هذا التنظيم هي ضمان الأمن الكامل للرعايا الأوربيين على حياتهم وممتلكاتهم.والهدف منه هو تحويل السلطة الإسلامية إلى سلطة يكون فيها أتباع الأديان متساوين في جسم الجماعة السياسي، ومشتركين معا في الشعور الوطني، لاسترضاء الدول الأوربية. وعلى الرغم من ردود الفعل القوية المعارضة للقانون في أنحاء الدولة العثمانية فقد أصدر السلطان خط همايون أثناء حرب القرم في 18 نوفمبر 1856، ونص على منع أي تمييز تبعا للعرق أو الدين، وضمان الحقوق الدينية لجميع الرعايا، مع

---

[8] **السلطان محمود الثاني(1785-1839)**ابن السلطان عبد الحميد الأول تلقى تعليما تقليديا قاعدته الأدب والموسيقى واللغة العربية، ترسخ في ذهنه مثل الأمراء العثمانيين مفهوما روحيا لسلطة الإمبراطورية. لم يكن إعداده جيدا ليلعب دوره في الإصلاح. ولى الحكم في 1808 وكان عهده عهد اضطراب سياسي في الداخل وتهديد روسي من الخارج. حاول الإصلاح الداخلي والتنظيم، وفي عهده فتحت أبواب الدولة للتأثير الأوروبي، ولم تؤد إصلاحاته إلى النتائج المرجوه. المرجع: عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، الموسوعة السياسية،ج.6،ص.108.

[9] يُرجِع إكمال الدين إحسان أوغلي البداية الحقيقية للتنظيمات إلى سنة 1826، مرجع سابق، ص.98

[10] مرجع سابق، ص-ص.58-59

[11] نادية ياسين عبد، **الاتحاديون، دراسة تأريخيه في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية "أواخر القرن التاسع عشر-1908"**، ط.1، دار عدنان، بغداد، العراق، 2014، ص.74.

[12] إكمال الدين إحسان أوغلي، ج.1، مرجع السابق، ص.321.

مراعاة أوضاع الطوائف والأقليات والتي توطدت علاقتها آنذاك بالدول الأوربية.[13] أما عن النتائج الأولية للتنظيمات فقد رافقها تغير حقيقي في ذهنية ساسة الدولة العثمانية، وتغير محسوس في الهياكل وسير عمل الدولة، وتجاوز الأشخاص ليمس العادات والتقاليد وفهم الدولة لطبيعة واقعها ومهامها المفروضة.انتقلت عدوى الإصلاحات إلى الدول العربية حيث أُسس في مصر في عهد الخديوي إسماعيل "مجلس شورى النواب" قال عنه جمال الدين الأفغاني إنه يتم فيه التصديق رسميا على امتصاص قُوت الفلاح واستغلاله.[14] وقد كان رجال الإصلاح في تلك الفترة حذرين من تلك المؤسسات لأنها مبنية على قوانين غربية، وأُبعد التشريع الإسلامي في مجال السياسة والتجارة والاقتصاد. واكتملت الإصلاحات على النمط الغربي بإقرار دستور مدحت باشا في 1876.

ثانيا: ظروف وعوامل انتقال التنظيمات إلى تونس:

لم تكن تونس بعيدة عن التحولات التي حدثت في العالم وبخاصة بعد مؤتمر فيينا 1815، ففي هذه الفترة بدأت تونس تدخل مرحلة الأزمة الداخلية الاقتصادية والسياسية، كما بدأت تهديدات الأساطيل الأوربية للسواحل المغاربية بحجة القضاء على القرصنة، واشتد تنافس كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا للاستيلاء على الإيالة التونسية.

عرف القرن التاسع عشر اختلال موازين القوى بين الشرق والغرب، فقد تدهورت أوضاع تونس السياسية في ستينات القرن التاسع عشر وزادها تدهورا الجفاف والجراد والمجاعة والمديونية، وكان انحطاط تونس شاملا اقتصاديا واجتماعيا وعلميا وسياسيا. ولم يكن للدول الاستعمارية أن تنجح في ضغوطها التي انتهت بالاستعمار لولا التأزم البنيوي الداخلي في المجتمع والدولة التونسية، وضعف الدولة العثمانية. وقد كان الإصلاح في نظر الساسة العثمانيين كمخرج للأزمة التي تعيشها الدولة ومقاطعاتها، فمادى قناعة التونسيين باتباع التنظيمات التي فرضتها الدولة العثمانية؟

أ.**ضغط الدولة العثمانية للإصلاح:** إن الظروف الداخلية والخارجية للدولة العثمانية جعلتها تشعر بضرورة تأكيد سياستها الإصلاحية باتباع سياسة أكثر مركزة، وبخاصة بعد أن فقدت أهم إيالة وهي الجزائر، فأعادت سيطرتها بالقوة على طرابلس الغرب في سنة 1835، وبدأ الباب العالي بإخضاع الإيالة التونسية لإدارته المباشرة، مطالبا الباي بتطبيق التنظيمات. يبدو أن حكام تونس في هذه المرحلة كانوا متخوفين من الباب العالي

---

[13] سليمان البستاني، **عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، تحقيق: خالد زيادة، ط.1، دار الطليعة بيروت، لبنان، 1978، ص.25.

[14] قيس جواد العزاوي، مرجع سابق، ص.ص.61-62.

حيث راجت إشاعة أن قائد الأسطول العثماني يعتزم أن يلحق تونس بقوة بطرابلس الغرب،[15] وهذا ما جعل الطبقة الحاكمة في تونس تستعد للمواجهة الحربية مع الأتراك. وساد في تلك الفترة خطاب شبه رسمي يؤكد استقلالية تونس.[16] وهو مانلمسه من كتاب الاتحاف لابن أبي الضياف حيث كان متعلقا بفكرة وجود أمة تونسية وذلك لا يتنافى مع انتساب تونس إلى الأمة الإسلامية والاعتراف بالدولة العثمانية، وهو ما عبرعنه بقوله: "إن هذه الإيالة "مملكة" ملك من الممالك العثمانية، المرسومة في الطبع الجغرافي لا مملكة جمهورية، إلا أن صاحبها مطلق التصرف بمقتضى التفويض السلطاني، يختلف صاحبها باختلاف طباع الملوك"[17].

ولم يكن تخوف الحكام التونسيين من إلحاقهم بطرابلس فحسب بل ازدادت خشيتهم من فرض مقتضيات التنظيمات عليهم والمتمثلة في التبعية الإدارية وتحوير هياكل الحكم، وعلى الرغم من إعجاب المشير أحمد باي الشديد بالنظم والحضارة الغربية وإظهار طاعته للسلطان؛إلا أنه كان محترزا من تطبيق التنظيمات بله "كارها لها لمنافاتها أغراضه"[18].ولعل هذا ماجعل ابن أبي الضياف يصف أمر السلطان بتطبيق قانون1839 بأنه "غرض محمود ولابد من زمن لإبرازه إلى الوجود، لاختلاف الطباع والبقاع، وهو أمر لامحيص عنه ولابد منه".[19] فموقف المشير أحمد"1806-1855" والمشير محمد "1811-1859" من التنظيمات هو ماعبر عنه روبير برونشفيك(R.Brunchschvig)[20] بأنه لم يكن كلاهما متحررا ولا مفطورا على الإصلاح بل أنهما بطرقهما الخاصة وحسب الوضع السياسي الدولي أحسا بضرورة المجاملة والتنازل للرأي العام الدولي وبضرورة تقويم الوضع في الداخل. ويظهر جليا موقف ابن أبي الضياف من التنظيمات حين أرسله الباي إلى إستانبول في مارس 1842،فقد ألح عليهاالصدر الأعظم عزت باشا بضرورة السرعة في ترتيب التنظيمات وقال له أنتم بدونها في خطر. لكن رد ابن أبي الضياف "أن التنظيمات الخيرية يتعسر إجراؤها في بوادي المغرب".[21]

المعروف لدى الباحثين أن الإصلاحات في تونس بدأت في عهد المشير أحمد باي فكانت إصلاحاته في الميدان العسكري، متأثرا في ذلك بمحمد علي والي مصر، فبدأ من سنة 1840 بتأسيس مدرسة عسكرية بباردو لتكوين الضباط على الطريقة الأوروبية. كما اهتم بتكوين أسطول عسكري واشترى سفنا حربية، وأنشأ مصانع

---

[15] أحمد بن أبي الضياف، **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، منشورات زخارف، تونس، 2016، ج.6، ص.15

[16] عبد الحميد هنية، **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال**، دار أوتار، تبر الزمان، تونس، 2016، ص.206.

[17] ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج.1، ص.31

[18] المصدر نفسه، ج6، ص.20

[19] المصدر نفسه، ج3، ص.38

[20] المنصف الشنوفي، "رسالة ابن أبي الضياف في المرأة"،**حوليات الجامعة التونسية**، ع.5، 1968، ص.61

[21] ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج.1، ص.68.

لخدمة حاجيات الجيش، لكن هذه الإصلاحات كلفت الخزينة مصاريف باهظة فخفض عدد الجنود. ولم يكن الجيش ليقوم بدوره في صد الهجوم الخارجي حيث استخدم لإخماد الانتفاضات الداخلية. كما اهتم المشير أحمد بالإصلاحات الاقتصادية وحاول إصلاح التعليم في الزيتونة وألغى الرق، لكن جهوده كانت محدودة وقليلة الأثر وذلك لضعف الإيالة ماديا. ولم يكن المشروع الإصلاحي متكاملا حتى يؤتي أكله.

ب- **ضغط الدول الاستعمارية:** اتخذت الدول الاستعمارية الأقليات الدينية في الدولة العثمانية ذريعة للتدخل في شؤونها، وأهم قانون أصدره العثمانيون خط همايون في سنة 1856 والذي يسوي بموجبه بين المسلمين وغيرهم. وفي الفترة نفسها ازداد ضغط القنصلين البريطاني والفرنسي على المشير محمد لاسيما بعد تعيين ليون روش قنصلا في تونس، حيث استغلا حادثة قتل يهودي في تونس وقدما للباي تهديدا سموه"نصيحة" لتطبيق التنظيمات التي أمر بها السلطان، حيث قال القنصل البريطاني للباي "إذا سمعت نصيحتي فبادر إلى هذا الأمر لأن أسطولنا في مالطا ينتظر جوابي مع فابور حاضر لحمله، وإذا طال مقام الأسطول الفرنساوي فلا جرم أن دولتي تبعث أسطولها، ولايبعد أن الأسطول العثماني يقدم، ولانعلم ماسيكون، وربما يتسع الخرق على الراقع..."[22]،إن هذا التهديد جعل الباي يميل إلى إصدار أمر بتطبيق التنظيمات أو ماسمي ب "عهد الأمان"،لكن ابن أبي الضياف استمر متخوفا، فيقول أن المشير محمد باي تسارع إلى قبول التنظيمات فقد حذرته قائلا:"ياسيدي إن الأمر صعب على مثلك، فاعرف ماتلتزم به فإنك بهذا الأمر تكون يداك هكذا، وقبضت يدي إلى جنبي، ولكن الباي قبل لأجل الرعية"[23]. فما كان من حكومة الباي وعلى رأسها شيخ الإسلام محمد بيرم إلا الإسراع في إصدار عهد الأمان، وعلى الرغم من أن ابن أبي الضياف اعتذر للقنصل البريطاني بأن هذا القانون يمس الدين الإسلامي، إلا أنه رضخ تحت التهديد، وكتب نص عهد الأمان في ليلة واحدة، وقرئ من الغد(في يوم9سبتمر 1857) أمام أهل المجلس الشرعي وأعيان الدولة وأمير الأسطول وقناصل الدول وكبير الأساقفة والرهبان وأحبار اليهود وغيرهم. وهذا القانون يعطي صلاحيات واسعة للأجانب ولغير المسلمين في تونس ويسوي بين المسلم وغير المسلم، ويعطي لهم حرية التجارة والتملك، وهو ماكان يبحث عنه الاستعمار الرأسمالي.

ج-**القناعة بضرورة الإصلاح:** يرى بعض الباحثين[24] أن مرحلة التردد في قبول الإصلاح انتهت في منتصف القرن التاسع عشر، فبعد أن كان الباي وأعوانه يقفون من الإصلاحات موقف عدم الثقة ظهر في النصف الثاني ثلة من الشباب التونسي تجاوزوا المرحلة السابقة، ورأوا ضرورة إصلاح نظم الحكم في الدولة العثمانية، وفي جميع الأراضي التابعة لها، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

---

[22] ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص.234-236.

[23] المصدر نفسه، ج4، ص.239.

[24] احمد عبد السلام، "تجاوب رجال الإصلاح في تونس مع الأحداث التركية في بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر"، **الحياة الثقافية**، ع.15/14، ماي/جوان، 1981. تونس، ص.6

وكان تركيز تيار الإصلاح في نهاية القرن التاسع عشر على إصلاح الدولة، وهي التي تشكل أيضا في الوقت نفسه وسيلة للإصلاح،وتلك مفارقة فكرية معقدة تميز المنهج الإصلاحي على الصعيدين الفكري والسياسي العملي.[25] وكانوا يرون ضرورة الاستعانة بالنظم القوانين الغربية القائمة على العدالة والحرية، ويعد ابن أبي الضياف من أوائل رجال الإصلاح التونسي المعجبين بالغرب وبخاصة بعد زيارته لفرنسا رفقة الباي في سنة 1846، ففي نظره أن بلوغ أوروبا ذلك المستوى من العمران لم يكن إلا بإقامتهم لقوانين العدل،[26] ونظم تلك البلدان في مجملها دستورية، وقد خصص شطرا من الجزء الأول من الإتحاف لبيان ضرر الملك المطلق وضرورة الملك المقيد، ولايقيد الملك إلا بدستور أو قانون، لذلك ساهم في إكمال إجراءات عهد الأمان ، فقد عينه الباي من ضمن اللجنة تحرير الدستور الذي بدأ العمل ابتداء من أفريل1861، وكان هو الوحيد من أعضاء اللجنة الذي له تكوين فقهي بعد أن انسحب المفتيين والقضاة. لقد أصبح ابن أبي الضياف مقتنعا ومتحمسا للدستور، كما تحمس له خير الدين التونسي، وقد كان هناك لحمة جديدة وتجاوبا فكريا بين دعاة الإصلاح في تونس ودعاة التنظيمات في الدولة العثمانية.[27]

التف رجال الإصلاح حول خير الدين التونسي ومنهم ابن أبي الضياف والجنرال رستم ومحمد بيرم الخامس ومحمد السنوسي وغيرهم، وكان خير الدين من علماء الدين المتفتحين ومن العارفين بشؤون أوروبا، حيث حاول بلورة تفكير سياسي ثقافي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، بين المحافظة على الدين والاستفادة من الحداثة الأوروبية، وهو لايدعو إلى الإصلاح فقط بل يجري مقارنات بين الماضي والمستقبل بين أوروبا والإسلام. حيث يقول في مقدمة كتابه أقوم المسالك[(28)]: "والغرض من ذكر الوسائل التي أوصلت الممالك أوروبية إلى ماهي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية أن نتخير منها مايكون بحالنا لائقا، ولنصوص شريعتنا مساعدا موافقا... وبناء على ذلك يقال هنا، هل يمكننا اليوم الحصول على الاستعداد المشار إليه دون تقدم في المعارف وأسباب العمران والمشاهدة عند غيرنا، هل يتيسر ذلك التقدم دون إجراء تنظيمات سياسية تناسب التنظيمات التي نشاهدها عند غيرنا في التأسيس على دعامتي العدل والحرية اللذان لهما أصل في شريعتنا، ولا يخفى أنهما ملاك القوة والاستقامة في جميع الممالك"، هذا ملخص مشروع خير الدين وهو يكاد يكون مطابقا لآراء ابن أبي الضياف في الإتحاف، وهو يقوم على اقتباس النظم الغربية بما يتناسب وإنهاض الأمة الإسلامية، لكن مشروعه أخفق لأنه اصطدم بالفساد الإداري والظلم وسوء التصرف المالي، وفشل تطبيق القانون، الذي وقفت أمامه القوة الممانعة للتغيير –باي تونس والسلطان العثماني- اللذين كان وزيرهما.

---

[25] زهير الذوادي، **تناقضات المشروع الإصلاحي لدي بيرم الخامس**، الأطلسية للنشر، تونس، د.ت، ص.10

[26] ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج.1، ص.57

[27] أحمد عبد السلام، مقال سابق، ص.6

(28) خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في أحوال الممالك**، ج1، تحقيق: المنصف الشنوفي، بيت الحكمة، تونس، 2013، ص.97

ثالثا: تأثيرات عهد الأمان

لقد ظهرت التأثيرات الإيجابية للدستور على الرعايا الأوربيين، واليهود والمسيحيين بتونس، من حرية التجارة والتملك، وحريتهم في اللباس، وازدادت الامتيازات الأوربية في تونس إذ لم يكن الأوربيون المقيمون في تونس يخضعون لسلطة المحاكم التونسية، في المسائل العقارية والتجارية والمدنية، وإنما يخضعون لقناصل بلدانهم، وهذا ما شجع سيطرتهم على التجارة والعقارات وازدادت الامتيازات والمعاهدات اللامتكافئة التي سمحت بالملكية العقارية للأجانب والتي نص عليها عهد الأمان في سنة 1857، لقد كانت هذه القوانين وبالا على تونس وكانت انعكاساتها وخيمة على سيادة تونس واقتصادها.[29]

إن القوانين لاتؤدي إلى نتيجة مالم تجد الإرادة لتطبيقها على الجميع وبالتساوي، وحتى على الحكام أنفسهم، ولعل هذا ماجعل ابن أبي الضياف يعالج في كتابة مسألة الملك المقيد والعدل والحرية، وينتقد سياسة ملوك المسلمين في جور وحكمهم المطلق. وإن حفظ الدستور التونسي للباي السلطة التنفيذية إلا أنه حد من سلطته التشريعية والقضائية، ويرى بعض الباحثين[30] أن بعض التراتيب الناتجة عن الدستور والمستوحاة من التنظيمات الأوروبية لو احترمت وطبقت كانت ستمثل ثورة حقيقية في نظام الحكم بتونس.

فالدستور إن طبق في بعض أجرائه إلا أنه لم يطبق على التونسيين بالتساوي. فلم يكن هناك انتخابات لأعضاء لمجلس الأعظم، بل تم تعيينهم من قبل السلطة التنفيذية، وأوكلت مهمة العمل بالدستور إلى الوزير الأول مصطفى خزندار الذي استغل سياسة الإصلاح للثراء الفاحش. بل أن الباي في سنة 1863 اقترض من التجار اليهود والفرنسيين مامقداره35 مليون فرنك فرنسي، بالربا وهو مبلغ تعجز الدولة عن تسديده، وكان هذه الأموال تصرف على الأمور التحسينية، وأبقى الباي على المرتبات العالية له ولحاشيته ووزائه،[31] في حين فرض على بعض القبائل دفع "إعانة" للدولة وأعفى مناطق أخرى، وصادف ذلك سنوات عجاف، فثار قبائل الغرب التونسي بما يسمى بثورة ابن غذاهم في سنة 1864، انتهت بإلغاء الدستور.[32]

كما أعطى الدستور القوة للقناصل الأوروبيين وبخاصة الفرنسيين للتدخل في شؤون الدولة التونسية، وقد كان للقنصل الفرنسي ليون روش تأثير كبير على قرارات الباي حيث يقول ابن أبي الضياف "بوصول ليون روش داخل الباي مداخلة ولي حميم، وتراضى على صحبته والامتزاج به، غير مبال بمنصبه ولابمقام

---

(29) علي المحجوبي، **العالم العربي المعاصر**، تخلف فاستعمار فمقاومة، ط.1، الانتشار العربي، لبنان، دار محمد علي، تونس، 2009، ص.41.

(30) علي المحجوبي، **النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر، لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟**، سراس للنشر، تونس، 1999، ص.96.

(31) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج5،111

(32) المصدر نفسه، ج.5، 116

سلطانه"،[33] وهو من ساهم في إيقاع الباي في أزمة الديْن، فازدادت الضائقة المالية بالدولة، وازدادت الامتيازات الأجنبية وانتهت بالاحتلال.

نستنتج من دراستنا:

- أن تطبيق الإصلاحات في تونس على شاكلة الإصلاحات العثمانية كان لظروف سياسية تخص الدولة العثمانية، وهو إجراء للمحافظة على تونس.

-أن بايات تونس على الرغم من تخوفاتهم في البداية، إلا أنهم قبلوا بالإصلاح في النهاية، على سبيل المجاملة للدولة العثمانية والدول الأوروبية.

-أن الإصلاحات على النمط الأوروبي دليل على الفشل السياسي الداخلي في الدولة العثمانية، والمناطق التابعة لها.

-بروز النخبة المتأثرة بالغرب في تونس كان في وقت مبكر قبل الاستعمار، وساهمت النخبة في تطبيق الإصلاحات.

- فشل عهد الأمان دليل على عدم مواءمته للمجتمع التونسي، وجاء لخدمة المشروع الاستعماري.

-لاتكفي القوانين المجردة للإصلاح بل لابد من الإرادة لتطبيقها بالتساوي على الجميع.

- يعد كتاب الإتحاف لابن أبي الضياف من أهم المصادر تاريخ الإصلاحات في تونس.

قائمة المصادر المراجع:

- التونسي (خير الدين)، **أقوم المسالك في أحوال الممالك**، ج1، تحقيق: المنصف الشنوفي، بيت الحكمة، تونس، 2013

- ابن أبي الضياف (أحمد)، **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، منشورات زخارف، تونس، 2016

- فريد بك المحامي (محمد)، **الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، ط.1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981.

- البستاني (سليمان)، **عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، تحقيق: خالد زيادة، ط.1، دار الطليعة بيروت، لبنان، 1978.

- أوغلى (إكمال الدين إحسان) وآخرون، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ج.1، تر: صالح سعداوي، مركز الأبحاث والفنون والثقافة، إستانبول، 1999.

- الذوادي (زهير)، **تناقضات المشروع الإصلاحي لدي بيرم الخامس**، الأطلسية للنشر، تونس، د.ت

[33] المصدر نفسه، ج6، ص.21

- عبد (نادية ياسين)، **الاتحاديون، دراسة تأريخيه في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية "أواخر القرن التاسع عشر-1908"**، ط.1، دار عدنان، بغداد، العراق، 2014

- العزاوي (قيس جواد)، **الدولة العثمانية، قراءة جديدة في عوامل الانحطاط**، ط.2، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2003.

المحجوبي (علي)، **العالم العربي المعاصر**، تخلف فاستعمار فمقاومة، ط.1، الانتشار العربي، لبنان، دار محمد علي، تونس، 2009.

- المحجوبي (علي)، **النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر، لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان**؟، سراس للنشر، تونس، 1999،

- هنية (عبد الحميد)، **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال**، دار أوتار، تبر الزمان، تونس، 2016.

- الشنوفي (المنصف) ، "رسالة ابن أبي الضياف في المرأة"،**حوليات الجامعة التونسية**، ع.5، 1968

عبد السلام (أحمد)، "تجاوب رجال الإصلاح في تونس مع الأحداث التركية في بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر"، **الحياة الثقافية**، ع.15/14، ماي/جوان، 1981. تونس

B.Tlili, ***Nationalisme, Socialisme , et Syndicalisme dans le Maghreb des années 1919-1934 ,Fondement et positions des réformismes,*** publications de l'université de Tunis, 1984, T.1